دراسات تاريخية المجلد العاشر . العدد الثاني السنة 1444هـ/2022م ص ص436-447

مجلة دراسات تاريخية

ISSN: 9741-2352 EISSN: 6723-2600

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأطماع الفرنسية في ليبيريا

The position of the United States of America on French ambitions in Liberia

د/ عابد سفيان

Abed soufiane

جامعة الجزائر2 ابو القاسم سعد الله

abedsoufiane55@gmail.com

الارسال: 2021/10/22 القبول :2021/10/26 النشر:2022/10/03 المرسل: سفيان عابد

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الولايات المتحدة الأمريكية في المحافظة على استقلال ليبيريا، باعتبارها الدولة الوحيدة التي لم تستعمر في القارة الإفريقية، ومنذ تاريخ تأسيسها، اعتبرتها القوى الاستعمارية و على رأسهم - فرنسا- عقبة أمام توسعها الاستعماري في غرب إفريقيا، كما اعتبرت وجودها تحدياً صارخاً للسيطرة الأوروبية على الأراضي الإفريقية، فبالرغم من السياسة الخارجية التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيريا، إلا أن الأخطار الخارجية كانت أكبر عائق يهدد أمن واستقلال جمهورية ليبيريا، هذه الاخيرة –ليبيريا- عانت من الصراعات الداخلية والخارجية من طرف الامبريالية الأوروبية من أجل استعمار أراضيها، فسارعت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المساعدات وتوطيد علاقاتها السياسية مع جمهورية ليبيريا.

الكلمات الدالة: فرنسا، ليبيريا، جزيرة كنت، الأطماع الفرنسية، الصراع الحدودي.

Abstract:

This study aims to highlight the role of the United States of America in maintaining the independence of Liberia, as the only country that has not been colonized on the African continent, and since its founding, the colonial powers, led by France, regarded its presence as an obstacle to its colonial expansion in West Africa, and considered its presence a blatant challenge to European control over African territory. Despite the foreign policy of the United States of America towards Liberia, foreign threats were the greatest threat to the security and independence of the Republic of Liberia, which suffered from internal conflicts. The United States of America was quick to provide assistance and strengthen its political relations with the Republic of Liberia.

Keywords: France ; Territoires libériens ; Kent Island ; colonies françaises ; conflit frontal

مقدمة:

أسست الولايات المتحدة الأمريكية ليبيريا على الشاطئ الغربي لإفريقيا في أوائل العقد الثالث من القرن التاسع عشر خدمة لأغراضها الخاصة، بحيث تمكنت من تثبيت أقدامها على الساحل الإفريقي بعد إعلانها الاستقلال في عام 1847م، وتطورت علاقاتها بعد ذلك وفقا للظروف التي مرت بها جمهورية ليبيريا، حيث لم تكن ليبيريا مستعمرة بالمعنى المتعارف عليه للاستعمار، وإنما كان يحكمها وكلاء تتولى تعيينهم الجمعية الاستعمارية الأمريكية حتى نالت استقلالها إداريا عن هذه الجمعية، و يرجع ذلك إلى طبيعة السياسة التي مارسها العبيد المحررين العائدين من الولايات المتحدة الأمريكية الذين استوطنوا ليبيريا ضد إخوانهم السود من السكان الأصليين.

وعلى هذا الأساس، واجهت ليبيريا تهديدات خارجية خطيرة على سيادتها من القوى الاستعمارية الأوروبية بفرض قروض أجنبية عليها، وتضييق نطاق حدودها، إذ لم يكن إعلان الاستقلال عام 1847م يعني انتهاء مشاكل ليبيريا التي كانت تثيرها كل من بريطانيا وفرنسا، بل على العكس من ذلك؛ فقد زادت حدَة الصراع، إذ لم يرحب الفرنسيون على وجه الخصوص بقيام جمهورية زنجية في المنطقة، بل اعتبروا وجودها تحدياً صارخاً للسيطرة الأوروبية على الأراضي الإفريقية، وأشهر هذه المشاكل ما تعلق بمسائل ترسيم الحدود، وعلى هذا الأساس تعرضت ليبيريا خلال الفترة ما بين عام 1847 و 1885م إلى مشاكل خطيرة، اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية جرّاءها إلى التدخل للحفاظ على كيانها، بعد أن أصبحت الولايات المتحدة بفضل سياسة العزلة متقدمة في المجالات السياسية وغيرها؛ فبدأت توجه أنظارها نحو ليبيريا، ووجدت فرصتها حينما قامت بالاعتراف باستقلالها بجمهورية ليبيريا عام 1862م.

ومن هذا المنطلق، ولإعطاء الموضوع حقه، تتبادر إلى الذهن مجموعة من التساؤلات التي تسلط الضوء على بعض الحقائق التاريخية والتي تتعلق بتاريخ جمهورية ليبيريا وصراعها مع فرنسا، فماهي الأسباب البعيدة والقريبة وراء إلحاح الفرنسيين في السيطرة على الأراضي الليبيرية؟ وما موقف الولايات المتحدة الأمريكية من هذا الصراع؟

انطلاقا من هذه التساؤلات، سوف نحاول في هذه الدراسة تفسير الأحداث واستخلاص النتائج، وذلك للتوصل قدر المستطاع إلى إزالة الكثير من الغموض الذي يكتنف تاريخ قارتنا السمراء بشكل عام، وتاريخ ليبيريا، وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية من أجل المحافظة على استقلالها بشكل خاص.

كما اعتمدت الدراسة في معالجتها للموضوع على المنهج الوصفي التاريخي الذي يقوم على التحليل والنقد، مع مقابلة المصادر والمراجع ببعضها البعض، كما أخضعت المعلومات الواردة فيها إلى بعض النقد والتمحيص في ضوء المادة الوثائقية، كالمصادر والوثائق الحكومية، والمراسلات بين الرؤساء والسفراء، والتقارير السنوية المنشورة، واستقاء منها ما يتفق مع الحيثيات والوقائع التاريخية للفترة المدروسة.

ومن أجل الإجابة على السؤال البحثي قسمنا هذه الدراسة إلى محاور رئيسية هي كالتالي:

1- الوقع الجغرافي لليبيريا.

2- الصراع الحدودي بين جمهورية ليبيريا و فرنسا
3- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأطماع الفرنسية
4- احتلال جزيرة كنت (Kent Island) وموقف الولايات المتحدة منها.

1. الموقع الجغرافي لليبيريا :

1.1الموقع:

تقع جمهورية ليبيريا على الشاطئ الغربي لإفريقيا، يحدها من الشمال غينيا، ومن الشرق كوت ديفوار، ومن الشمال الغربي سيراليون، ومن الجنوب المحيط الأطلنطي[1]، هذا الموقع جعلها تتربع على مساحة تقدر بحوالي 43 ألف ميل مربع، أي ما يقدر بحوالي 111,329 ألف كم، وهي تضم أكثر من 3,5 مليون نسمة أي أقل من عدد سكان سيراليون[2].

يأخذ موقع ليبيريا أهمية كبرى من الناحية الاستراتيجية، إذ تعتبر البوابة التي تحرس مضايق المحيط الأطلسي، والتي تمر بها السفن المحملة باليورانيوم القادمة من الكونغو في طريقها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تقع ليبيريا إلى الشرق من القارة الأمريكية على امتداد خط يواجه بنما ومصب نهر الأمازون[3].

ترجع المصادر التاريخية اكتشاف ليبيريا إلى القرن الرابع عشر على يد ملاحين نورمانديين، وتحديدًا في الفترة ما بين 1364-1367م، ففي عام 1480م اكتشف البرتغاليون المحور الذي قامت عليه لاحقا مونروفيا، وأعطوا أسماء للأنهار الرئيسية بالبلاد، مثل سانت بولي وسانت جون، وهي أسماء مازالت هذه الأنهار تحملها حتى اليوم. وقد أطلق البرتغاليون على هذا الإقليم الذي عرف فيما بعد باسم ليبيريا اسم مالا جويتا وتعني بالبرتغالي: (حبوب الفلفل الأخضر) [4]، التي كانت تنمو بوفرة في تلك المناطق، ولما كانت هذه الحبوب تستخدم في أوروبا للدلالة على الخضرة الشديدة، فقد سمى الهولنديون والإنجليز الذين وصلوا إلى المنطقة بعد البرتغاليين بقرن ونصف هذا الإقليم باسم (الساحل الأخضر أو ساحل الحبوب)[5].

2.1 الصراع الحدودي بين جمهورية ليبيريا و فرنسا:

كانت السياسة الفرنسية ترتكز على إقامة إمبراطورية فرنسية كبرى في غرب إفريقيا، والعمل على توسيع رقعتها على حساب جمهورية ليبيريا، فقد كانت فرنسا تحاذي مستعمراتها لليبيريا من ناحية الشرق، حيث وجدت مستعمرة ساحل العاج، ومن ناحية الشمال حيث وجدت مستعمرة غينيا الفرنسية، لذلك كانت الاعتداءات الفرنسية على الأراضي الليبيرية.

في الوقت الذي استعملت انجلترا القوة لفرض هيمنتها على جمهورية ليبيريا، لتحصيل قروضها، ولحل مشاكلها الحدودية، ولاسيما في منطقة غالينـاس، كانت فرنسا تنتهج أسلوب مختلف تماما[6]، و يعتمد هذا الأسلوب بالتأكيد على نظام القوة، ولكن تحت قناع القانون الذي تستخدمه فرنسا باسمها على أرض الواقع[7].

خص الفرنسيون الأجزاء الشرقية والشمالية لأطماعهم بليبيريا، ففي عام 1879 كانت فرنسا ترغب بإعلان الحماية على ليبيريا، ولكن عارض ذلك النشاط الدبلوماسي للولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت فرنسا تستبدل هذه الرغبة بادعاء حقوق لها على الساحل، وفي مناطق و أجزاء أخرى من الأراضي اليبيرية[8].

ونظرا للقوة والهيمنة الفرنسية التي امتلكتها في المنطقة، جعلتها تكون من أهم القوى العسكرية والبحرية في العالم، و التي كانت تتوسع رغبة منها بالسيطرة على كل الاتجاهات، وفي ظل هذه الظروف كان الملاذ الوحيد لليبيريا هو الولايات المتحدة الأمريكية، باستمرار المراسلات، واللقاءات الدبلوماسية الرسمية للحد من حدة الصراع[9].

2. موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأطماع الفرنسية:

إن المتتبع لتاريخ غرب افريقيا يلاحظ أن سيطرة الأوروبيين على هذا الجزء اعتمد على أسلوب القوة أو الدبلوماسية التي تقود إلى فرض الأمر الواقع على الأهالي الأفارقة، وعليه، اعتمد الفرنسيون بالدرجة الأولى على أسلوب القوة لإخضاع المناطق التي سيطروا عليها في غرب إفريقيا، على عكس الإنجليز الذين عادة ما اعتمدوا على الأسلوب الثاني أي الدبلوماسية في مسألة تكريس الهيمنة[10].

حظيت قضية ليبيريا بدعم كبير من قبل الحكومة الأمريكية، التي أولت اهتمامًا كبيرًا بمسألة الحدود بين البلدين. وعلى هذا الأساس، اتخذت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية موقفًا متشددًا اتجاه فرنسا، من خلال مراسلة وزير الخارجية الأمريكية مذكرة شديدة اللهجة إلى الحكومة الفرنسية بتاريخ 17 جويلية 1879م، عن طريق السفير الأمريكي في باريس خطابا جاء فيها ما يلي[11] :

" أبعث إليكم للتأكد من الحقائق الواردة إلينا، والتي يتضح أن القنصل العام الفرنسي في مونروفيا قد عرض على الحكومة الليبيرية حماية الحكومة الفرنسية"[12].

كما أوضح في محتوى الرسالة طبيعة العلاقات التي تربط الولايات المتحدة بليبيريا بقوله: " ولما كان من المعروف أن حكومتنا قد أسست ورعت هذه النواة التي تقوم على أسسها حكومة وطنية على السواحل الإفريقية، وأن ليبيريا تعتبر ميدانا للهجرة والتقدم للإفريقيين المحررين من سكان الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بدرجة خاصة، وباهتمام كبير بأية محاولة تهدف إلى المساس باستقلال ليبيريا من أجل توسيع نفوذ دولة أوروبية احتلت لنفسها مكانة في إفريقيا[13].

وأشارت المراسلة أيضا " **...وأظن أنكم على علم بالاعتداءات المتكررة من طرف مستعمرة سيراليون على ليبيريا، و من المحتمل أن فرنسا تسعى إلى مقاومة الاعتداءات البريطانية ومساعدة جمهورية ليبيريا الضعيفة للمحافظة على استقلالها عن طريق التبادل التجاري، أكثر من إدماج ليبيريا في النظام الاستعماري الفرنسي، وإذا كان هناك شيء من هذا القبيل، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في معرفة الأهداف الحقيقية لهذه الحركة**".[14]

من خلال ما تقدم، يمكن القول أن هذه الأساليب السياسية التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية بدعم قضية ليبيريا، اتهمت فيها فرنسا بخرق سيادة ليبيريا في المنطقة، ولفت أنظار العالم بأن ليبيريا منطقة حيوية في هذا النزاع، بحيث لا يمكنها النظر بدون مبالاة إلى استمرار فرنسا بتعنتها ورفضها لطبيعة العلاقات الأمريكية الليبيرية .

وقد شجعت مذكرة التفاهم هذه التقارب الليبيري الأمريكي، حيث أتاحت المراسلات والتقارير بين وزير الخارجية الأمريكي و السفير الأمريكي في ليبيريا، فبتاريخ 2 فيفري 1880م وجهت الرسالة من طرف وزير الخارجية إلى سفيرها في ليبيريا مفادها ما يلي:

" إننا ننظر إلى ليبيريا باهتمام خاص... فقد أضحت هذه الجمهورية موطنا للكثيرين من المواطنين الأمريكيين....ويتوقف استيعابها لعدد أكبر أو أقل من مواطنينا الذين ينحدرون من أصل إفريقي على عامل الزمن فقط، كما يتوقف ذلك على حالة ليبيريا ومدى إمكانها لاستقبال مثل هؤلاء المهاجرين من الولايات المتحدة الأمريكية"[15].

أما عن مسألة الاعتراف بالسيادة الفرنسية على الأراضي الليبيرية التي كان الفرنسيون حريصين على تقديمها في كل مطلب، فإن الحكومة الليبيرية لم تعترف لهم بذلك، وإنما كان لها تعبير آخر يجعلها تتعامل بسياسة الند بالند.

وعلى هذا الأساس لم تتوقف الولايات المتحدة الأمريكية إزاء هذا الوضع المتدهور من تأييدها واهتمامها، ففي نفس السنة أبدت الولايات المتحدة اهتماما بليغا إزاء ما يحدث من مشاكل لكبح أطماع الدول الأجنبية على أراضيها، ففي 7 أفريل 1880م عبر عن ذلك صراحة وزير الخارجية الأمريكي في رسالة وجهها إلى سفير الأمريكي في باريس[16]، والتي أشار فيها إلى طبيعة العلاقة الخاصة التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية بليبيريا و جاء في مضمونها :

" قد يكون من المناسب أن تكون القوى العالمية على علم تام بأن الولايات المتحدة لها علاقة قوية بليبيريا، وأنها على استعداد تام لأن تتخذ كافة الخطوات اللازمة للمحافظة عليها"[17]

وهنا يمكن القول أن التدخلات الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية في شؤون ليبيريا بدأ بوضع حد للاستعمار الفرنسي في المنطقة بصفة خاصة، وللتدخل الأجنبي في شؤون جمهورية ليبيريا بصفة عامة.

3. احتلال جزيرة كنت (Kent Island) وموقف الولايات المتحدة منها:

بحلول عام 1884م كان هناك خلاف قائم حول ترسيم الحدود بين فرنسا وليبيريا، إذ بدأت المتاعب الحقيقية مع الفرنسيين[18]، إذ قاموا باحتلال جزيرة كنت (Kent Island) الواقعة على نهر مانو[19]، هذا ما أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية، و على إثرها أعلن وزير خارجيتها أن الولايات المتحدة سوف تعتبر مطلب فرنسا في نهر مانو بمثابة تهديد لسيادة واستقرار ليبيريا[20].

وبالموازاة مع ذلك، عقد وزير الخارجية الأمريكية مقابلة خاصة مع السفير الفرنسي في واشنطن، وأوضح له طبيعة العلاقة التاريخية بين الولايات المتحدة الأمريكية وليبيريا، ومما جاء في اللقاء : " **لم تكن ليبيريا يومًا مستعمرة تابعة للحكومة الأمريكية، فلها حق الرعاية والحماية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية**"[21]. وأوضح الوزير أن العلاقات بينهما شبه أبوية، وفي السياق ذاته، أضاف وزير الخارجية الأمريكية : " **أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعتبر مطلب فرنسا في نهر مانو بمثابة تهديد لسيدتها، و في ضوء العلاقات القوية التي تربط الولايات المتحدة بليبيريا، فإن أية تسويات تفرض على ليبيريا ولا يتم منح الولايات المتحدة الأمريكية فرصة للاشتراك فيها، سوف تترك أسوء الأثر في نفوس الأمريكيين وللحكومة الأمريكية بحد ذاتها**"[22].

وعلى هذا الأساس، راسلت وزارة الخارجية الأمريكية تعليمة إلى سفيرها الأمريكي في مونروفيا لتقص الحقائق حول احتلال جزيرة كنت، وإعلام فرنسا بأن محاولة الحصول على مركز لها على خط الحدود بين ليبيريا وسيراليون يعتبر تهديدًا للسلام في المنطقة[23].

بموجب هذه الاتصالات والمحادث الرسمية من جانب الحكومة الأمريكية، تخلت فرنسا عن مطالبها في جزيرة كنت، وأعلن سفيرها الفرنسي في مونروفيا أن بلاده ليست لها أية مطالب في جزيرة " كنت "، أو أية أراضي ليبيرية أخرى على الساحل الإفريقي[24]. وفضلا عن ذلك، أبدت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامًا خاصًا بليبيريا إزاء التنافس والأطماع الدولية في أراضيها، وعبر عن ذلك وزير الخارجية الأمريكية في رسالة وجهها إلى السفير الأمريكي في باريس بتاريخ 8 أفريل 1880، والتي أشار فيها صراحة إلى طبيعة العلاقات الخاصة والمتينة التي تربطهم بجمهورية ليبيريا بقوله:

" **... بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعترف بهذه العلاقات، وأنها على استعداد تام لأن تتخذ كافة الخطوات اللازمة للمحافظة عليها**"[25].

وعليه، نلاحظ أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية برز جليًا من خلال المراسلات والتقارير الرسمية، ووضع حد للقواعد الأساسية للسياسة الفرنسية في المنطقة، و رغم اللقاءات والمراسلات الدبلوماسية بين الحكومات إلا أن هذه اللقاءات لم تسفر عن أي نتيجة تذكر للحد من الصراع.

ونظرًا لأهمية الدور المنوط الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في فرض ما كانت تراه مناسبًا لليبيريا، عملت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الاهتمام بهذا الجانب من خلال الرسالة التي كتبها وزير الخارجية الأمريكية الموقعة بتاريخ 12 جانفي 1886[26]، إلى السفير الأمريكي في فرنسا موضحا في مقدمتها سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء الادعاءات الفرنسية من هذا الجزء من الأراضي الليبيرية، وقد جاء في نص الرسالة ما يلي: " **لعلكم على علم بشأن المحاولات الفرنسية الاستلاء على جزيرة كنت (Kent) ، فتدخلنا في هذه المشكلة – الولايات المتحدة الأمريكية- لصالح ليبيريا التي لا نمارس عليها أية حماية، إلا أن الظروف تأسيسها عن طريق توطين الرعايا الأمريكيين تحت إشراف حكومتنا دفعنا هذا الدافع باعتبارنا الصديق الأول لليبيريا لذلك بأن نمدها بالمساعدة لمنع اعتداءات الدول الأجنبية على أراضيها، وفي تسوية المشاكل التي قد تنشأ، أما عن الحدود الجنوبية الشرقية لجمهورية ليبيريا عند نهر سان بيدرو (san pedro)لم تكن يومًا محلاً للنزاع**"[27].

وتجدر الإشارة إلى أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد أجبرت السلطات الفرنسية على احترام جمهورية ليبيريا، وعليه، جندت السلطات الأمريكية مواردها وسخرتها لمواجهة فرنسا، التي استطاعت بإصدار مجموعة من المراسلات التي وجهتها لنظيرتها فرنسا إزاء الوضع المتدهور بالمنطقة[28]، وذلك من أجل كسر رغبة فرنسا الجامحة في ضم الأراضي الليبيرية إلى ممتلكاتها التي تدعيها في غرب إفريقيا، هذا ما أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء هذا الوضع[29].

إن طبيعة التنافس كانت وراء استصدار الكثير من المراسلات الأمريكية ، ولعل المراسلة التي كانت بين وزير الخارجية الأمريكي و السفير الأمريكي في باريس من أهم المراسلات التي أدانت فرنسا، وعليه، طلب وزير الخارجية منه توضيح اهتمام الحكومات الولايات المتحدة بالمحافظة على سلامة الأراضي الليبيرية حيث صرح له :

" **لما كانت الحكومة تهتم اهتمامًا بالغًا بالمحافظة على سيادة ليبيريا على أراضيها، فقد علمنا بمزيد من الحيرة و القلق أن الضباط الفرنسيين قد بدأوا بالتعاون مع القبائل التي تعيش على الحدود الليبيرية التي تأسست منذ وقت طويل في تدبير المكائد، وأنهم يتعاملون مع هذه القبائل باعتبارها قبائل مستقلة**"[30].

وكرد فعل أخطرت وزارة الخارجية الأمريكية الحكومة الليبيرية بأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد أظهرت مشاعر الصداقة تجاه ليبيريا، بدليل ما عرضته من استخدام نفوذها للوصول إلى تسوية للخلافات القائمة بين ليبيريا والدول الأجنبية، إلا أنه لا ينبغي الافتراض بأن فرنسا ترغب في أن تتوقع أن يعمل ممثلي الولايات المتحدة كوكلاء عن حكومة ليبيريا، وأن وظيفة الولايات المتحدة في هذا الشأن تنحصر في قيامها بدور الوسيط بين المفاوض الليبيري والحكومة الفرنسية" [31].

وتبعًا لهذه المبادرة التي تبنتها السياسة المنتهجة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن معظم المشاكل مع الفرنسيين لم تنته، إذ عملت الوحدات العسكرية الفرنسية على التوغل داخل الأراضي الليبيرية من حين للآخر بحجة وقف الصراعات الداخلية التي كان يشنها الوطنيون على الأراضي الفرنسية[32]، وحتى ذلك الوقت كان

الفرنسيون قد توغلوا داخل الحدود الليبيرية متجاهلين بذلك سيادة ليبيريا على أراضيها، وكانت هذه الاعتداءات تهديدًا لاستقلال ليبيريا بوجه عام[33].

بيد أن ما ينبغي أن نشير إليه هنا، هو أن الحكومة الأمريكية كانت ترى ضرورة استقرار ليبيريا وتقدمها باعتبارها حافزا للزنوج الأمريكيين على الهجرة، و ربط علاقات تجارية بين البلدين.

وبالموازاة مع هذه المراسلات التي لم تسفر عن أية نتائج إيجابية تذكر، ما دفع بوزير الخارجية الأمريكية كتابة مذكرة شديدة اللهجة موجهة إلى السفير الأمريكي في فرنسا يقول فيها : " **إن العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وليبيريا لم تتغير وأن الحكومة الأمريكية لا زالت تشعر بحقها في استخدام نفوذها لصالح ليبيريا**"[34].

وبالرغم من تظاهر السلطات الإمبريالية الفرنسية بتبني سياسة التفاوض ظاهريا، إلا أن الحكومة الأمريكية وعلى غرار غيرها من الدول ظلت تدعم ليبيريا، فقد دعت وزارة الخارجية الأمريكية من السفير الأمريكي في باريس تقديم كل الحقائق والوثائق التي تثبت أحقية ليبيريا في الأراضي التي تم بموجبها شراء الأراضي الممتدة من سان بدرو من طرف السكان الأصليين في الفترة ما بين عامي 1834-1846م[35].

وأمام تفاقم الوضع والخطر الكبير الذي أصبح يهدد كيان ليبيريا، لم تتوقف الولايات المتحدة الأمريكية عند هذا الحد، وإنما طالبت من السفير الأمريكي بفرنسا[36] بتدعيم وجهة نظر الحكومة الأمريكية بما يراه مناسبًا للوصول إلى الاعتراف بحقوق ليبيريا في هذه المنطقة، كما ينبغي تحديد خط نهائي يفصل بين الأراضي الفرنسية والأراضي الليبيرية، بحيث تعترف فرنسا وجميع الدول الأخرى وتحترمه[37].

بالرغم من إقدام الحكومة الأمريكية في ليبيريا على إعادة التنظيم واستحداث نظم وقواعد جديدة، إلا أن الجانب الفرنسي لم يتوقف عن المضايقات المتكررة، والتي كانت تهدد سيادة ليبيريا في المنطقة .

و أشارت بعض التقارير إلى أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أظهرت كامل استعدادها للوقوف إلى جانب ليبيريا في الأزمة التي تعرضت لها مع فرنسا، كما أظهرت اهتمامها الخاص تجاه أية محاولة تهدف إلى المساس باستقلال ليبيريا والاعتداءات المتكررة على حدودها[38]. وعليه، ونتيجة لما قامت به الحكومة الفرنسية في فرض حمايتها على بعض المناطق و القبائل على ساحل إفريقيا الغربي والتي اعتبرت منذ أمد طويل حدودا لليبيريا، فقد شعرت الولايات المتحدة الأمريكية أنها مضطر للاحتجاج على هذه الاعتداءات التي نالت من أراضي جمهورية ليبيريا التي تأسست على أيدي مواطنين أمريكيين وارتبطت بها أمتنا لسنوات طويلة.[39]

ونتيجة للصراع الفرنسي البريطاني حول استحواذ على أكبر قد ممكن من مناطق النفوذ داخل الأراضي الافريقية[40]، بدأت وزارة الحربية البريطانية تدرك حجم الخطر الفرنسي على مصالحها في المنطقة، وعليه حث وزارة الحربية البريطانية الحكومة على ضرورة تبني استراتيجية تحول دون تمكن فرنسا من التوغل أكثر في غرب افريقيا، و أكدت على ضرورة توقيع معاهدة صداقة مع ساموراي توري (Samory Touré) باعتباره زعيما كبيرا يحسب له ألف حساب[41]. كما بادرت الحكومة البريطانية بتقديم اقتراح إلى الحكومة الأمريكية بهدف إعلان الحكومتين الأمريكية والبريطانية اهتمامهما المشترك باستقلال وسيادة ليبيريا، وقدم السفير البريطاني مذكرة إلى الحكومة

الأمريكية أشار فيها إلى الاعتداءات المتكررة على أراضي جمهورية ليبيريا، وأضاف أنه تلقى تعليمات من حكومته تقضي بان يقدم للحكومة الأمريكية اقتراحا بهدف إشراك كل من حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في إعلان اهتمامهما المشترك، على أساس أن ذلك قد يكون في مصلحة هذه الجمهورية ومن أجل مساعدتها في مجابهة الأطماع الفرنسية في المنطقة[42].

وعلى هذا الأساس، وافقت وزارة الخارجية على تبادل المذكرات المشتركة مع السفارة البريطانية في واشنطن، حيث أبدت اهتمامها الخاص بالمحافظة على استقلال ليبيريا وشعورها بالارتياح لما أبدته الحكومة البريطانية[43] أنها تبادلها نفس هذا الاهتمام[44].

يدل هذا على نجاح ليبيريا في الترويج لإمكانيتها وقدراتها العسكرية، خاصة بعد نجاحها مع بريطانيا، وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية التنافس الأوروبي في المنطقة والتناقضات السياسية التي تكونت في ليبيريا، كما اعتبرتها فرصة لإظهار أنها قادرة مستقبلاً على حماية نفسها من التدخلات الخارجية بفضل المساعدات الأمريكية.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت مساهمة فعالة في كبح رغبات فرنسا في التوسع على حساب الأراضي الليبيرية، وقيامها بفرض سيطرتها على المشكلات الخارجية خاصة مع فرنسا التي كان في استطاعتها أن تعصف بكيانها، والتي برز من خلالها الدور الذي لعبته دبلوماسية الولايات المتحدة الأمريكية في الأخذ بيد الجمهورية الليبيرية إلى عدم استعمارها، والحفاظ على مكتسباتها وسلامة أراضيها.

نخلص مما تقدم إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية أظهرت استعدادً كبيرًا للوقوف إلى جانب ليبيريا في الأزمة التي تعرضت لها مع فرنسا وبريطانيا، فقد تضمنت المراسلات والمباحثات الخارجية الأمريكية المتكررة تحذيرات شديدة اللهجة، واهتمامًا خاصًا تجاه أية محاولة تهدف إلى نفي استقلالها والاعتداء على أراضيها.

4. خاتمة:

إن ما يمكن استخلاصه من خلال هذه الدراسة هو أن القرارات الذي اتخذت من طرف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والقاضية بتحرير العبيد كان قرارا مدروسا ومخطط له، فلم تكن تهدف لدوافع إنسانية في تحرير العبيد، وإنما كانت تهدف لتخليص المجتمع الأمريكي من الزنوج الذي يشكلون عقبة في المجتمع الأمريكي .

- لقد أوضحت الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية بذلت جهودا كبيرة في مواجهة التحديات الخارجية لسياسة الاستعمارية الفرنسية التي كادت أن تعصف بكيانها.
- أبرزت الدراسة أن الاستعمار الفرنسي، لاحظ ضعف الحكومة الليبيرية أمام بريطانيا وعجزها عن المقاومة قامت بانتهاز الفرصة فاستولت على الجزء الساحلي الشرقي من البلاد، ولم تتوقف إلا عند رأس بالماس، وهذا التوقف كان بسبب الاحتجاجات المتكررة من الولايات المتحدة الأمريكية.
- ساهمت الدبلوماسية الأمريكية في فرض الرسوم الجمركية على الحدود الليبيرية، والسيطرة على الموانئ التجارية في المنطقة، وذلك عن طريق محاولتها منع التصدير إليها والاستيراد منها، وإغلاق الموانئ في وجه السفن الفرنسية من أجل جعل الولايات الأمريكية سوقا للمنتجات الليبيرية.
- إجبار فرنسا ليبيريا على قبول الخط الحدودي نحو المناطق الداخلية، كما أجبرتها على التنازل على بعض المناطق الغنية بالثروة الطبيعية، ولولا جهود الولايات المتحدة الأمريكية لكانت ليبيريا من ضمن الدول المستعمرة في القارة الإفريقية .

المراجع:

[1] -Gilbert Tixier, La République du Liberia, Ed Berger- Levraut, Paris, 1970. p. 7

[2]- محمد عبد الغاني سعودي، افريقية في شخصية القارة وشخصية الاقاليم، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1997م، ص 273.

[3]- محمد اسماعيل محمد، سيراليون وليبيريا، ط1، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1963، ص 175

[4]- مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج18، دار رواد النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص 89.

[5]- عباس رشدي العماري، ليبيريا والتطور المستقل في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 68، القاهرة، أفريل 1982، ص 137

[6]- بدأ التوسع الفرنسي الكبير في غرب إفريقيا في حوض نهر السينغال، وعليه تأسست مستعمرات فرنسية في ساحل العاج، وفي غينيا الاستوائية، ودخلت القوات الفرنسية مملكة الداهومي وعزلت ملكها، كما توسع الفرنسيون حتى نهر النيجر الأعلى، واستولوا على باماكو في عام 1883. انظر، محمد أحمد حسين عبد المجيد، الحركات الإصلاحية في السودان الغربي ودورها في مقاومة الاستعمار خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، ط1، المصورات، السودان، 2018، ص 174.

[7] -Domie Jean-Marie Dore, La résistance contre l'occupation coloniale en Région Forestière, L Harmattan, paris, 2015 , p, 30

[8]- - محمد صلاح الدين محمد الطواب، ليبيريا الاستثمار الأمريكي وأثره على التطور الاقتصادي والمشكلات الاجتماعية، معهد الدراسات الافريقية العليا، جامعة القاهرة، 1976، ص 5

[9] -Clarence Clendenen, Robert Collins, Peter Duignan, Americans in Africa 1865 - 1900 Revolution, And Peace, Stanford University, Ireland, 1966, p, 40

[10]- منصف بكاي، دراسات وأبحاث في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2017، ص 102.

[11] - John Bassett Moore , op, cit, p,767 - 768

[12] From Mr. Hunter, Acting Secretary of State, to Mr. E. F. Noyes, American Minister at Paris, July 17,1879, Official Documents, Supplement to the American Journal of International Law,Vol4, April 1910, p. 221

[13] - Ibid

[14] - Ibid

[15] -From Mr Evarts, Secretary of State, to Mr. J. H. Smuth American Minister to Liberia, Feb.2, 1880, Official Documents, Supplement to the American Journal of International Law,Vol.4. April, 1910,- p. 221 - 222

[16] -John Bassett Moore : op. cit. p .767-768

[17] -From Mr Evarts, Secretary of State to Mr. E .F. Noyes, American Minister to France ,April 7,1880, From M.S.s. Records of State Department, Cited, Moore, International Law Digest,Vol.5. p. 767

[18]- تجدر الإشارة أن ساموري توري الذي ولد سنة 1837 بغينيا، وينحدر من أصل مالنكي، الذي أراد التصدي للإمبريالية الفرنسية وتواجدها في جنوب البلاد، ومن ثمة إحياء الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا بعد تقهقرها بسبب الحروب الطاحنة بينهما من جهة والتنافس الإمبريالي على المنطقة من جهة أخرى، وفي سنة 1874، دعا إلى إقامة دولة إسلامية في غينيا، ساحل العاج، ليبيريا، سيراليون

وفولتا العليا(بوركينافاسو اليوم) لكنه اصطدم بالفرنسيين الذين بدأوا في التوسع بالمناطق المحاذية لنهر النيجر. انظر: منصف بكاي، المرجع السابق، ص 101.

[19] -John Bassett Moore, op. cit .p. 771

[20]- إيمان رجب زكي تمام، العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وليبيريا 1933-1981، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة، جامعة بني سويف، قسم التاريخ، القاهرة، 2011، ص 22.

[21] -From Frelinghuysen, Sec. Of State, To M r Roust an, French Minister ,August, 22,1884, M.S Notes to France X 15, Taken from Moore, International Law Digest, Vol.5,pp.772-773.

[22] -Ibid.

[23] -From Mr. Frelinghuysen, Sec .of State, to Smyth, American Minister to Liberia, August 19,1884, Keiser, Report, v. Relation Between the United States and Liberia, Washington,1926, p.157

[24] - From Hunter, Acting Secretary Of State, to Smyth, American Minister to Liberia, October 19,1884, p.1787.

[25] -From Mr Evarts, Secretary Of State To Mr. F. Noyes , American Minister To France , April 7,1880, From M.S.S. Records of State Department , Cited, Moore, International Law Digest, vol.5,p.767

[26] -Starr Frederick : Liberia, University of California Libraries, Chicago,1913,p. 86

[27] -From Mr. Bayard, Secretary of State, To Mr. McLane American Minister to France, July.12,1886 ,Affairs in Liberia ,Senate Documents, Foreign relations of the us 1886, p .224

[28]- نشأت صعوبات لاسيما ما تعلق بالجزء الغربي من الساحل بين نهري" سان بيدرو و كافالي"، ففي وقت كانت في ليبيريا تطالب بهما وتحديد الحدود، كانت فرنسا تستعد لذلك عن طريق إبرام اتفاقيات ومعاهدات مع زعماء القبائل، وتم تجديدها معهم، ولم تتوقف عند هذا الحد وانما مطالبتها بالمناطق الداخلية لليبيريا، وهي مناطق غير ساحلية في جمهورية ليبيريا، علاوة عن ذلك، كانت المبررات أن فرنسا لم تقم بالاحتلال الفعلي على الأراضي. انظر،

Alexandre Jehan Henry Clerco: Recueil Des Traités De La France, Volume 19, paris, 1895, p. 538.

[29] - Ibid.

[30] -From Mr Bayard, Secretary of State, to Mr Molane, American Minister to France, July 12,1886, Foreign Relation of the United States,1886, p. 304.

[31] -From Mr Bayard, Secretary of State to Liberian Government, 9 Dec. 1887,op.cit. p.194 : انظر أيضا: . Credit for Government of Liberia: Hearings on ways and Means House Of Representatives on H.J. Res.270, The Secretary of the Treasury to Establish A Credit With The United States For The Government Of Liberia, op. cit. p. 84

[32] -Dennis, A.L.P: Adventures in American Diplomacy (1896-1906), New York, 1928, p. 438

[33]- وهبي غبريال، العلاقة بين أمريكا وليبيريا، دراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة التاريخ الحديث، غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، 1968، ص 212

[34] -From Mr Bayard, Secretary OF State To Mr McLane, American Minister To France, March22, 1887, Foreign Relations Of The U.S 1887.p.219.

[35] -Affairs in Liberia ,Senate Documents, op. cit. p 8-9.

[36]- رفض الحكومة الفرنسية التفاوض مع السفير الأمريكي بفرنسا، واعتبرت الحكومة الفرنسية لأن القائم بأعمال ليبيريا بفرنسا هو الشخص الوحيد من هذه الحكومة المعتمدة لديها، وأوضحت حكومة الولايات المتحدة الامريكية أن وظيفة سفيرها في فرنسا تنحصر في بذل الوساطة لتقريب وجهات بين وكيل جمهورية ليبيريا والحكومة الفرنسية. انظر:

Alexandre Jehan Henry Clerco: op. cit, p. 538. انظر ايضا:

Teah Wulah : Back to Arica: A Liberia Tragédie, Author House, USA, 2009, p. 419.

[37] -From Mr Bayard, Secretary Of State To Mr McLane, American Minister To France , March22, 1887, Foreign Relations Of The United States, 1887, p. 291

[38] -Alusine Jalloh, Toyin Falola : The United States and West Africa: Interactions and Relations, University of Rochester Press, United States of America, 2008, p. 21- 22.

[39] - وهبي غبريال ، المرجع السابق، ص 215

[40] -F.o (Foreign Office) 40385/ No47. War Office to Foreign Office, May 21, 1889

[41] - منصف بكاي ، المرجع السابق، ص 99

[42] -Promemria From Julian Pauncefote, H.B.M. Ambassador, Washington March 8, 1897, Copy from Files State Department, Liberia , Senate Documents, Val, 21 Doc. N666, jan.19.1909, 60th congress. p. 5.

[43] - يرجع أساس التقارب والتفاهم البريطاني الأمريكي، إلى توتر العلاقات الذي ساد كل من فرنسا وبريطانيا فمنذ احتلال انجلترا لمصر سنة 1882 بلغ الصراع أشده خلال هذه الفترة .

[44] -Promemoria from John Sherman, Secretary of State, March 13, 1897 Copy from Files State Department, Liberia, Senate Documents, Vol.21 Document No 666, January 19, 1909, 60th Congress's, p 5.